الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/208
5 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٢ (ع) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٢

المعلومات الواردة من الحكومات ٢

ماليزيا ٢

نيوزيلندا ٥

* A/53/150.

مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٣٨/٥٢ سين المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، المعنون "فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، إلى جميع الدول أن تبلغ الأمين العام بالجهود والتدابير التي اضطلعت بها بشأن تنفيذ القرار ونزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يبلغ تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

٢ - واستجابة لذلك الطلب، وردت حتى الآن معلومات من ماليزيا ونيوزيلندا. وستصدر أي معلومات إضافية ترد من الدول الأعضاء بوصفها إضافات لهذا التقرير.

المعلومات الواردة من الحكومات

ماليزيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨]

١ - وقّعت ماليزيا (١٩٦٨) على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصدقت عليها (١٩٧٠)، وهي تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نظاما عالميا أنشأه المجتمع الدولي لكبح انتشار الأسلحة النووية، الذي لا يزال يشكل خطرا جديا على السلام والأمن الدوليين.

٢ - وتتخذ ماليزيا خطوات فعلية للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨. وتعتقد ماليزيا أن المعاهدة تشكل إسهاما مهما في الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية والمبذولة من أجل عملية نزع السلاح النووي، ومن ثم تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٣ - وقد طلبت اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى ماليزيا أن تستضيف مرفقا للتحقق (محطة لرصد النويدات المشعة) هو جزء من نظام الرصد الدولي التابع للمعاهدة. ويجري وضع الترتيبات مع اللجنة التحضيرية بشأن إنشاء المرفق المذكور.

٤ - وشاركت ماليزيا بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وتعتقد ماليزيا أن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها المؤرخة ٨ تموز/ يوليه ١٩٩٦ هي قرار من أعلى سلطة قانونية دولية وهي بالتالي ذات أهمية تاريخية. وقد قدمت ماليزيا تقريرين خطيين في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥ كما قدمت عرضا شفويا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى محكمة العدل الدولية أيدت فيه بقوة الحجة القائلة بأن حيازة الأسلحة النووية وأي

تهديد بهذه الأسلحة أو استخدام لها أمور غير مشروعة بموجب القانون الدولي. وينبغي أن يكون لفتوى المحكمة العالمية أثر مباشر وإيجابي على سياسات الدول الأعضاء والتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي وفي الجهود العالمية من أجل نزع السلاح النووي.

٥ - وماليزيا، بوصفها الدولة العضو التي اتخذت مبادرة عرض القرارين ذوي الصلة بشأن فتوى محكمة العدل الدولية في الدورتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين للجمعية العامة، ستواصل العمل بنشاط مع سائر أعضاء الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ القرارين ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

٦ - وما تضطلع به ماليزيا من أعمال في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي يسترشد بموقفها والتزامها الثابتين إزاء إزالة الأسلحة النووية بالكامل، اللذين تم التعبير عنهما بوضوح في شتى المحافل الدولية مثل المؤتمر المعقود في نيويورك في أيار/ مايو ١٩٩٥، لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها واجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في أوكلاند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وكذلك في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وفي الجمعية العامة.

٧ - وتعارض ماليزيا أساسا قيام أي بلد بإجراء التجارب النووية. وتؤيد ماليزيا بقوة الرأي العام الدولي المناهض بأغلبية ساحقة لهذه التجارب، وقد أصدرت باستمرار بيانات رسمية تكرر تأكيد معارضتها لإجراء التجارب النووية، بما في ذلك التجارب التي أجريت مؤخرا بالرغم من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأغلبية ساحقة.

٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، ما فتئت ماليزيا تعمل بنشاط في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا التي ستسهم في زيادة تعزيز السلام والأمن الإقليميين. وهذه المنطقة، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، هي إسهام مهم في عملية نزع السلاح النووي وتعكس التزام دول جنوب شرقي آسيا الصادق بتحقيق أهداف مشتركة في مجال نزع السلاح. وقد صدقت ماليزيا على معاهدة بانكوك في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وهي تتطلع إلى انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول تلك المعاهدة في وقت قريب.

٩ - وماليزيا حاليا مراقب في مؤتمر نزع السلاح، وقدمت، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، طلبا للحصول على العضوية الكاملة في المؤتمر. وتأمل ماليزيا أن تؤدي دورا ايجابيا وبناء بالانضمام إلى المؤتمر كعضو كامل. وتشعر ماليزيا بالجزع إزاء المأزق المتواصل الذي يتردى فيه المؤتمر نتيجة لاختلاف مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بشأن كل من النهج والجوانب الموضوعية لعمل المؤتمر، مما أثار بدوره تساؤلات حول دوره وفعاليته في المستقبل. واستمرار شلل المؤتمر لن يقتصر على تقويض فائدة وأهمية هذا المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح فحسب، وإنما سيزيد أيضا

من احتمالات وقوفه موقف المتفرج، مثلما أثبتت ذلك الأحداث التي وقعت مؤخرا. وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي إعادة النظر في طرائق عمل المؤتمر وعملية اتخاذه للقرارات بشأن نزع السلاح وتحسينها بحيث تتعزز فعاليته كمنتدى للتفاوض. وتأمل ماليزيا أن يتسنى لمؤتمر نزع السلاح القيام بدور أداة للمفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة النووية، على النحو المتوخى في القرار ٣٨/٥٢ سين.

١٠ - وترحب ماليزيا بجهود الأمين العام الرامية إلى تنشيط عمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وترحب ماليزيا أيضا بإعادة تشكيل مركز شؤون نزع السلاح ليصبح إدارة شؤون نزع السلاح. وتعيد ماليزيا تأكيد رأيها الذي مفاده أن الإدارة الجديدة ينبغي أن تولي الاهتمام على سبيل الأولوية لنزع السلاح النووي، في الوقت الذي تتصدى فيه لجوانب أخرى ملحة بنفس القدر من نزع السلاح بصفة عامة.

١١ - وتسلم ماليزيا بأهمية الترتيبات المستمرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف الرامية إلى خفض المخزونات الحالية من الأسلحة النووية، التي تضطلع بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من خلال عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتحتل المفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح النووي مكانها في جدول أعمال نزع السلاح، وقد أسهمت، في الواقع، إسهاما ذا شأن في الحد من الأسلحة النووية، على نحو ما تشهده به عمليتا معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والمعاهدة المتعلقة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، اللتان ينبغي أن تفضيا منطقيا إلى مفاوضات مبكرة بشأن إبرام معاهدة ثالثة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. بيد أن ماليزيا تعتقد أن هذا الأمر لا يجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية في حل من التزامها بالدخول في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، يشترك فيها سائر أعضاء المجتمع الدولي، الذين يتحملون مسؤولية متساوية في السعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

نيوزيلندا

[الأصـــــل: بالانكليزيـــة]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨]

١ - إن نيوزيلندا ملتزمة التزاما راسخا بنزع السلاح النووي. وقد اضطلعت، على وجه الخصوص، بالأنشطة التالية المتصلة بنزع السلاح النووي وذلك في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨:

١ - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٢ - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عرضت الحكومة على البرلمان مشروع قانون حظر التجارب النووية، الذي سيدرج التزامات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في قانون نيوزيلندا. ومن المزمع أن يُسن التشريع قبل نهاية ١٩٩٨. وهو ما سيمكن نيوزيلندا من التصديق على المعاهدة.

٣ - وتواصل نيوزيلندا أيضا العمل في اللجنة التحضيرية في فيينا وعلى الصعيد الداخلي بشأن اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة نظام للرصد الدولي تابع للمعاهدة. وستستضيف نيوزيلندا ست محطات للرصد متصلة بالمعاهدة.

٢ - مؤتمر نزع السلاح

٤ - أعربت نيوزيلندا عن تأييدها لمقترح جنوب أفريقيا الذي مفاده إنشاء لجنة مخصصة، داخل مؤتمر نزع السلاح، معنية بنزع السلاح النووي. وبالرغم من أنه لم يُتفق بعد على إنشاء هذه اللجنة، فقد كان هناك اتفاق على إجراء مشاورات مكثفة بشأن المسائل النووية وإنشاء لجنة مخصصة معنية بالضمانات الأمنية النووية. وتشارك نيوزيلندا في تلك المداولات مشاركة كاملة.

٥ - وتؤيد نيوزيلندا بقوة الشروع فورا في مفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، حول معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية وما برحت تدعو إلى ذلك. وتعتبر نيوزيلندا هذا الأمر خطوة أساسية مقبلة.

٣ - اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٦ - في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر، المعقودة في جنيف من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، دعت نيوزيلندا، مثلما فعلت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية في عام ١٩٩٧، الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام التزاما قطعيا بإزالة الأسلحة النووية والشروع فورا في خطوات عملية ومفاوضات من شأنها الإسهام في تحقيق ذلك الهدف. وأبرزت نيوزيلندا أيضا الاستنتاج الاجماعي لمحكمة العدل الدولية بوجود التزام بالسعي إلى إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة، الذي هو موضوع الفقرة ١ من القرار ٣٨/٥٢ سين.

٤ - التجارب النووية للهند/باكستان

٧ - أدانت نيوزيلندا بشكل قطعي، في عدة بيانات في هيئات متعددة الأطراف وفي اتصالات ثنائية، التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان مؤخرا. ودعت نيوزيلندا أيضا كلا البلدين إلى التوقيع والتصديق، بدون شروط، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والشروع فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥ - الإعلان الوزاري بشأن نزع السلاح النووي

٨ - أصدرت نيوزيلندا، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلى جانب وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك، إعلانا بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى وضع برنامج جديد". ويعتمد هذا الإعلان على استنتاج محكمة العدل الدولية. ويدعو أيضا إلى اتخاذ خطوات مؤقتة للحد من الخطر النووي، من قبيل ما أوصت به لجنة كانبيرا. ويدعو الدول التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويدعو أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية إلى تقديم التزام واضح بإزالة الأسلحة النووية بشكل سريع ونهائي وتام. ويدعو الإعلان إلى اتخاذ خطوات عملية فورية، من قبيل وضع الأسلحة خارج دائرة التأهب للاستخدام وتعطيل فعاليتها؛ وإلى التفاوض بشأن إبرام اتفاق ملزم بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، والتفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية.

"نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة
إلى وضع برنامج جديد

"الإعلان المشترك الذي اعتمده وزراء خارجية أيرلندا
والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا ومصر والمكسيك
ونيوزيلندا في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في برازيليا،
وبريتوريا، ودولبن، وستكهولم والقاهرة، وليوبليانا،
ومدينة مكسيكو وويلينغتون

"نحن وزراء خارجية أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا قمنا بالنظر في التهديد المستمر الذي يواجه البشرية متمثلا في احتمال استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في حيازة هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى، ومتمثلا كذلك في الدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية والتي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي ما يرافق ذلك من إمكانية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. إن خطورة هذه المحنة ازدادت بروزا بفعل التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا الهند وباكستان.

"وإننا نؤيد تماما الاستنتاج الذي أعرب عنه أعضاء لجنة كانبيرا في بيانهم وهو أن الاقتراح القائل بأنه يمكن الاحتفاظ بالأسلحة النووية بصفة دائمة وعدم استخدامها أبدا، سواء صدفة أم بقرار، هو اقتراح يفتقر إلى المصداقية. إن الدفاع التام الوحيد هو إزالة الأسلحة النووية وضمان عدم القيام أبدا بإعادة انتاجها.

"وإننا نذكر بأنه سبق للجمعية العامة أن دعت بالإجماع في أول قرار لها اتخذته في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ إلى تشكيل لجنة لوضع مقترحات من أجل "إزالة الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تحول إلى أسلحة تدمير شامل من ترسانات الأسلحة الوطنية". ومع أننا نستطيع أن نبتهج لما أنجزه المجتمع الدولي بإبرامه اتفاقيتي ١٩٧٢ و ١٩٩٣ للحظر التام والشامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلا أننا نأسف بالمثل لعدم القيام حتى الآن بتنفيذ قرارات ومبادرات لا تحصى من القرارات والمبادرات التي اتخذت لها أهدافا كهذه في مجال الأسلحة النووية في نصف القرن الماضي.

"ولا يمكننا أن نبقى بعد الآن راضين بما تبديه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية من تردد في اتخاذ تلك الخطوة الأساسية والضرورية وهي الالتزام الواضح بإزالة أسلحتها النووية وقدراتها في مجال الأسلحة النووية إزالة سريعة ونهائية وتامة، ونحث هذه الدول على اتخاذ هذه الخطوة الآن.

"إن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة قد دخلت في التزامات نافذة قانونا بعدم تلقي أو صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووي أخرى أو اقتنائها بطرق أخرى. وقد قطعت هذه العهود في سياق الالتزامات المقابلة النافذة قانونا التي تعهدت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية بمتابعة نزع السلاح النووي. وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية في اعتبار التزاماتها التعاهدية التزامات ملحة بإزالة أسلحتها النووية إزالة تامة.

"وفي هذا الصدد، نشير إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦ والقائلة إن هناك التزاما بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

"وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخل الألف الثالث وأمامه احتمال اعتبار الإبقاء على هذه الأسلحة أمرا مشروعا إلى أجل غير محدد في المستقبل علما أن هذه المرحلة تشكل فرصة فريدة من نوعها للقضاء على هذه الأسلحة وحظرها إلى الأبد، ولذلك فإننا ندعو حكومة كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية إلى

الالتزام التزاما لا لبس فيه بإزالة أسلحتها النووية وقدرتها في مجال الأسلحة النووية وإلى الموافقة على بدء العمل فورا على اتخاذ الخطوات العملية وإجراء المفاوضات اللازمة لتحقيق ذلك.

"إننا متفقون على أن التدابير التي تنشأ عن هذه الالتزامات والتي تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة تبدأ في الدول التي لديها أضخم الترسانات. ولكننا نؤكد أيضا أهمية قيام الدول التي لديها ترسانات أقل بالانضمام إليها في الوقت المناسب في عملية متسقة ومتكاملة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدأ فورا بالنظر في اتخاذ خطوات في ذلك السبيل.

"وفي هذا الصدد، نرحب بالانجازات التي تحققت حتى الآن في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية وما تنطوي عليه هذه العملية من أمل في المستقبل بوصفها آلية ثنائية مناسبة تصبح لاحقا آلية متعددة الأطراف تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لغرض التفكيك والتدمير الفعليين لترسانات الأسلحة النووية سعيا إلى إزالة الأسلحة النووية.

"إن الإزالة الفعلية للترسانات النووية وإقامة النظم اللازمة للتحقق تحتاجان بالضرورة إلى الوقت، ولكن هناك عددا من الخطوات العملية التي تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل ينبغي لها، أن تتخذها فورا، وإننا ندعو هذه الدول إلى التخلي عن مواقف وضع اليد على الزناد الحالية وذلك بالانتقال إلى وضع أسلحتها خارج دائرة التأهب للاستخدام وعدم تنشيطها. وينبغي لها أيضا أن تنقل أسلحتها النووية غير الاستراتيجية من مواقع نشرها، فهذه تدابير ستوجد ظروفا مؤاتية لجهود نزع السلاح المستمرة وستساعد في الحؤول دون إطلاقها بفعل الإهمال أو الصدفة أو على نحو غير مأذون به.

"ويوجب استمرار عملية نزع السلاح النووي قيام الدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية أن تعود بوضوح وبصفة عاجلة عن مسعاها إلى تطوير أو نشر الأسلحة النووية والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح النووي. وإننا ندعوها، كما ندعو جميع الدول الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد، أن تمتثل لمعاهدة عدم الانتشار وأن تتخذ التدابير اللازمة التي تترتب على الامتثال لذلك الصك، وندعو كذلك هذه الدول إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير ودون شروط.

"إن من شأن فرض حظر دولي على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي (الوقف) أن يزيد في تعزيز عملية السير نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وبحسب الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، ينبغي أن تبدأ فورا المفاوضات بشأن اتفاقية تحظر ذلك الانتاج.

"إن تدابير نزع السلاح وحدها لا تقيم عالما خاليا من الأسلحة النووية، فالتعاون الدولي الفعال لمنع انتشار هذه الأسلحة يعتبر عاملا حيويا في ذلك وينبغي تعزيزه بجملة وسائل من بينها توسيع نطاق الرقابة لتشمل جميع المواد الانشطارية وغيرها من مكونات الأسلحة النووية ذات الصلة. وإن ظهور أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية وأي كيان خلاف الدولة قادر على إنتاج هذه الأسلحة أو اقتنائها بطرق أخرى يعرض للخطر الجدي عملية إزالة الأسلحة النووية.

"وينبغي أيضا اتخاذ تدابير أخرى في انتظار إزالة الترسانات النووية إزالة تامة، وينبغي وضع صكوك ملزمة قانونا بصدد تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا مشتركا بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وبصدد عدم استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهذا ما يسمى بالضمانات الأمنية السلبية.

"وأما إبرام معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبلندابا، لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وكذلك معاهدة انتاركتيكا فقد أدى على نحو ثابت إلى استبعاد الأسلحة النووية من مناطق بكاملها من العالم، واستمرار السعي إلى إقامة هذه المناطق وتوسيعها وإنشاء مثيلاتها، لا سيما في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يمثل مساهمة بارزة في بلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

"وهذه التدابير كلها تشكل عناصر أساسية يمكن وينبغي متابعتها متابعة متوازية: فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها؛ وفيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية مما يشكل سبيلا إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

"إن المحافظة على عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب إقامة أسس من الصكوك الشاملة الملزمة قانونا والتي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف، أو إقامة إطار يضم مجموعة من الصكوك التي يعزز بعضها بعضا.

"ونحن من جهتنا لن نألو جهدا في متابعة الأهداف الموجزة أعلاه. ولقد عقدنا العزم مجتمعين على بلوغ هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الإعداد الحازم والسريع لعصر ما بعد الأسلحة النووية ينبغي أن يبدأ الآن".

لويس فيليبي لامبريا
وزير خارجية البرازيل

عمرو محمد موسى
وزير خارجية مصر

ديفيد أندروس
وزير خارجية أيرلندا

روزاريو غرين
وزير خارجية المكسيك

دون ماكينون
وزير خارجية نيوزيلندا

بوريس فرليتش
وزير خارجية سلوفينيا

لينا هيلم - والن
وزيرة خارجية السويد

ألفريد نزو
وزير خارجية جنوب أفريقيا

- - - - -